أوضاع المسلمين الهنود في أعقاب أحداث الحادي عشر من يوليو

بقلم : الأستاذ نبيل أحمد حافظ مرزا
(جامعة جواهر لال نهرو - نيودلهي)

في الوقت الذي كانت الهند تحتفل بكل حماس وابتهاج بعيد الاستقلال الـ ٥٩ وسط أجواء أمنية تسودها القلق واصلت الشرطة و وكالات الاستخبارات عملها بتذليل وإزعاج المسلمين في جميع أنحاء الهند واعتقالهم ، بناءً على بعض الشكوك التي أثيرت والتي لم تكن لها أي أساس على الإطلاق خاصة بعد سلسلة الانفجارات التي وقعت في قطارات الضواحي الغربية في مدينة مومباي يوم ١١/يوليو الماضي ، وأغرب ما في الأمر أن بعض وسائل الإعلام الهندية قامت بوصف كافة المسلمين بـ "الإرهابيين" والمدارس الإسلامية بـ "مصانع الإرهاب" فور وقوع هذا الحادث ، الأمر الذي يعكس بوضوح الدوافع المغرضة لوسائل الإعلام في تغطية مثل هذه الأحداث مما يعطي مؤشراً واضحاً على أن وسائل الإعلام الهندية تحذو حذو وسائل الإعلام الغربية في بث الدعاية ضد الإسلام ، إلا أن ما يدعو إلى الأسف بأن الطائفة المسلمة التي تعتبر ثاني أكبر طائفة في الهند من حيث نسبة عدد السكان قد أصبحت رهينة لرغبات وأهواء بعض العناصر الهدامة في المجتمع والتي تملك نفوذاً واسعاً على الساحة الداخلية للهند .

وبالرغم من أنه لا يخفى على المتابعين لهذه الأحداث أن المسلمين كأفراد أو منظمات لم يقوموا فقط بإدانة العمليات الإرهابية التي تنتهك القيم الإنسانية سواء كانت أحداث الحادي عشر من يوليو

أو ما شابه ذلك ، وإنما لعبوا دوراً هاماً في أعمال الإغاثة والتأهيل وبذلوا جهوداً جبارةً في تقديم كافة أنواع المساعدات والخدمات بصفة تطوعية وتبرعوا بدمائهم للجرحى إيماناً منهم بالإيثار والتضحية في سبيل الوحدة الوطنية واحتراماً للمبادئ الإنسانية ، ومع ذلك فإن أصابع الاتهام تتوجه دائماً إلى المنظمات الإسلامية بهدف تشويه سمعتها وهز كيانها وعرقلة دورها .

فبعد مرور ساعات قليلة على سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت في مدينة مومباي لم تأب الآليات المسئولية عن ضبط أوضاع الأمن والقانون في البلاد إلا بتوجيه الاتهامات ضد المنظمات الإسلامية للاشتباه بتورطها في الحادث ، وإثارة الشكوك حول إخلاص المسلمين و ولائهم لوطنهم وحبهم للأمن والسلام ، في حين قامت الشرطة المعروفة بانحيازها الدائم إلى المتطرفين الهندوس خلال أعمال العنف الطائفي بإلقاء القبض على الشباب المسلمين بدون وجود أي مبرر يثبت تورطهم في الحادث .

وقد اتضح من خلال هذا الحادث أن آليات تحكم الأمن والقانون لا تقوم بأداء مسئولياتها بالدقة المطلوبة خاصة وأن من أهم واجبات هذه الآليات العمل على استتباب الأمن والاستقرار ومنع الحوادث الإرهابية غير أن هذا الحادث والحوادث الأخرى الماضية قد عكست بشكل واضح فشلها في إدارة مثل هذه الحوادث ، ومع أنه قد مضى أكثر من شهر على هذا الحادث إلا أن وحدة مكافحة الإرهاب (ATS) لم تتمكن حتى الآن من التعرف على المخططين بهذه العملية الإرهابية ، بالرغم من أن ذلك ليس بالأمر الغريب أو خلافاً لما كان متوقعاً من رجال الشرطة و وكالات الاستخبارات حيث كشفت التجارب السابقة عن فشل الجهات الأمنية الدائم في القبض على

المجرمين الحقيقيين واستهدافها الأبرياء للحفاظ على سمعتها .

إن العالم بأجمعه قام بإدانة العمليات الإرهابية التي وقعت في مدينة مومباي والتي تسببت في مقتل المئات من الأشخاص ، وهذا أمر طبيعي لابد منه ، إلا أن استهداف المسلمين بصفة خاصة والإساءة والاستفزاز الذي يتعرض لها المسلمون جراء هذه العمليات يعتبر أمراً مخجلاً ومخالفاً لمبادئ المجتمع المثقف ، لذا فإنه ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي بإدانة ذلك بالمثل .

لقد تعرض المسلمون لمجازر عديدة في كل من بهاغلفور وميرت ومااليانا وهاشمفور بالإضافة إلى غجرات ، إلا أنه يبدو أن الحادث الأخير هذا قد أثار المخاوف في قلوب المسلمين الهنود والشعور بانعدام الأمن ، وذلك لأول مرة على هذا المستوى بعد نيل الهند الاستقلال ، خاصة في ظل ما تقوم به الجهات الأمنية من استهداف الشباب المسلمين وترويعهم والنظر إليهم بنظرات الشك والارتياب .

والجدير بالذكر أن أحد الصور التي تم نشرها بواسطة "بريس ترست آف إنديا" (PTI) والتي شوهد فيها أحد رجال الشرطة وهو يقوم بتفتيش رجل مسن متدين بالقرب من القلعة الحمراء بمدينة دلهي للتأكد من أنه لا يخفى متفجرات داخل قبعته ، قد كشفت عن مدى المعاملات السيئة والمتدنية التي يتعرض لها المسلمون بواسطة رجال الشرطة في الهند .

وانطلاقاً من هذا الشعور ، قام حوالي ١٩ / نائباً مسلماً بالمجلس الأعلى والأدنى للبرلمان بغض النظر عن انتمائهم للأحزاب السياسية المختلفة بعقد لقاء مع رئيس الوزارة الدكتور منموهن سنغ يوم ٢٨/يوليو الماضي لاطلاعه على قلق المسلمين السائد حول ما يتعرض لها أبناء الطائفة الإسلامية من إهانات وإساءات في مختلف أنحاء الهند بصفة متواصلة من قبل رجال الأمن ، وطالبوا بوضع حد لها فوراً ، علماً بأنه ولأول مرة منذ أن تم هدم المسجد البابري التاريخي ببلدة

"أيودهيا" في شهر ديسمبر عام ١٩٩٢م قام النواب المسلمون بالتضامن والتنسيق فيما بينهم ورفع أصواتهم لقضية تخص المسلمين.

والجدير بالإشارة هنا إلى أن الزوار المسلمين من مختلف دول العالم لم يسلموا أيضاً من أذى الشرطة وجبروتها، وخير مثال على هذه الظاهرة السخيفة لما تعرضت لها الناشطة الباكستانية في مجال حقوق الإنسان السيدة أسماء جهانغير التي قامت مؤخراً بزيارة إلى نيودلهي للمشاركة في أحد المؤتمرات لمناقشة قضايا انتهاك حقوق الإنسان في دول جنوب آسيا حيث فوجئت بمسئولي شرطة دلهي الذين قاموا بتفتيش غرفتها خلال دقائق من حجزها غرفة في أحد الفنادق بنيودلهي يوم ٣١/ يوليو الماضي بدون أي مبرر وبدون أن يصحبوا معهم فريق شرطة نسائي.

وفي حادث مماثل قامت الشرطة بفحص غرف ضيوف آخرين للهند من أمثال القاضي الباكستاني بالمحكمة العليا السيد فخر الدين إبراهيم، والناشط النيبالي السيد محملي صديقي وغيرهم كثيرون، و ذلك باسم: "الحفاظ على أمن وسلامة البلاد من العناصر الإرهابية" وتدعي الشرطة بأن ما تقوم به من عمليات فحص وتفتيش ما هي إلا جزء من تشديدها للإجراءات الأمنية وإظهار لاستعدادات رجالها لحالة التأهب بمناسبة حلول يوم استقلال الهند، لقد ظلت الهند تحتفل بعيد استقلالها منذ أكثر من نصف قرن إلا أن هذه هي المرة الأولى التي قامت فيها الشرطة بالتعامل السيئ مع ضيوفها، صحيح أن هؤلاء الزوار لم يكونوا ضيوفاً بصفة رسمية للدولة إلا أنه كان ينبغي للحكومة الهندية الأخذ بالاعتبار بأنهم كانوا ضيوفاً على أرض الوطن.

فيما أعرب هؤلاء الضيوف عن دهشتهم واستيائهم تجاه هذا التعامل الاستفزازي حيث قالت السيدة أسماء جهانغير بأنها ما زالت مستغربة لما تبديه الحكومة الهندية من شكوك بصفة دائمة خلال زيارة الشخصيات الباكستانية للهند، وأشار السيد صديقي إلى أننا

مواطنـون نحظـى بالحـترام في بلادنـا ، وأن هـذه المعاملـة السـيئة الـتي تعرضنا لها لا تليق بالحكومة الهندية .

وعلى صعيد آخر ، أعـرب كـل مـن رئيـس الـوزراء السـابق السـيد إنـدر كومـار غجـرال والصحفـي المشـهور والناشـط لحقـوق الإنسان السيد كلديب نيّر عن استيائهما لهذا التعـامل الاسـتفزازي ، وقد أشار الأخير إلى احتمال أن يكون المجتمع قد طـرأ عليـه تغيـيرات زادت من حدة تدهور الأوضاع حيث يتم انتهاك حقوق الفرد علناً ، إن مثل هذه العمليات تعتبر مخجلة ومخزية وينبغي إدانتها .

هذا ؛ وكان رئيس الوزراء الدكتور منموهـن سـنغ قـد أعـرب عن أسفه البالغ لما حدث مع بعض الزوار من الشخصيات الإسـلامية من عمليات إهانة تسببت في جرح مشاعرهم ، إلا أن السؤال المطروح هنا هو أنه بأي وجه يتقدم رئيس الوزراء إلى الشـعب الهنـدي المسـلم ليبدي تأسفه للإسـاءات والاستفزازات الـتي يواجهـها المسـلمون في بلادهم .

وإلى جانب ما قامت به الجـهات الأمنيـة في الهنـد مـن إزعـاج واعتقال لكبار الشخصيات من الضيـوف الأجـانب طـالبت الحكومـة الهندية حوالي ١٣ / شخصاً مـن دول أجنبيـة قدمـوا إلى البـلاد بتأشـيرة زيارة للمشاركة في برامج الدعـوة مـع مشـرفي جماعـة التبليـغ بمغـادرة البلاد خلال أسبوع ، كما أن إلقاء القبض على بعـض أعضـاء حركـة الطلبة الإسلاميين (سيمي) مثل نائب تحرير مجلة : "أردو تايمز" دانش رياض في مدينة مومبائ ومراسل وكالة (UNI) للأنباء مسـعود رضـا في لكناؤ ، ومطالبة بعض الشخصيات الإسلامية البارزة في الهنـد بإعطـاء تفاصيل زياراتهم إلى الخـارج وتقديـم جـوازات سـفرهم إلى مكـاتب الاستخبارات ، وذلك بمجرد شكوك لا أساس لها على الإطـلاق تظـهر بشكل واضح مواقف الحكومة الهندية المعاديـة للمسـلمين ، والتعـامل معهم بالتعسف والجور وجعلهم موضـع الشـك والارتيـاب وإفسـاح المجال للدعاية ضد الإسلام والمسلمين مما سيؤدي إلى تشتيت وتفكيـك

الوحدة الوطنية ، وبالتالي إلى إضعاف كيان الدولة .

إن نظرة فاحصة على مثل هذه الأوضاع السائدة في البلاد تكشف عن عاملين رئيسيين وراء ذلك ، العامل الأول : أنه عندما كان التحالف الوطني الديمقراطي بزعامة حزب بهارتيا جانتا يتولى مقاليد الحكم ، قام زعماؤها المتشددون والمتشبثون بالمعتقدات الهندوسية المتطرفة ببذل جهود واسعة لتعيين الأشخاص الذين يماثلونهم في الرأي في مناصب رئيسية هامة بمختلف الوزارات والقطاعات الحكومية لكي يقوموا ببث السموم في المجتمع لما يولونه من حقد وكراهية للمجتمع المحب للسلام ، وخاصة الذين يتميزون بمواصفات إسلامية ، والعامل الثاني والرئيسي يرجع إلى العلاقات الودية والحميمة التي أقامتها الحكومة آنذاك تحت إشراف التحالف الوطني الديمقراطي مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل واللتين تشكلان خطراً وتهديداً على أمن وسلامة العالم بما فيها الدول النامية ، وخاصة الدول الإسلامية ، وهكذا أدت هذه العوامل السياسية كنتيجة طبيعية إلى تغيير مجرى الأوضاع في الهند إلى الأسوأ .

لذا فإنني أرى أنه من الضروري أن تبادر الحكومة الهندية في هذه الساعات الحرجة والصعبة التي تمر بها الدولة بالتأمل في مدى عمق هذه المشكلة ، واتخاذ إجراءات صارمة ضد المسئولين الذين يقومون بالإساءة للمسلمين والأقليات بصفة عامة ، ويتخذون مواقف معادية ضدهم ، وذلك من خلال لجان تحقيق غير حكومية للبدء بعمليات تطهير هذه العناصر من مختلف الوزارات والقطاعات الحكومية ، كما أنه ينبغي إعادة النظر في السياسة الخارجية للدولة ، وخاصة العلاقات الهندية - الأمريكية والعلاقات الهندية - الإسرائيلية وذلك لما فيها مصلحة الدولة وتعزيز لوحدتها الوطنية ، خاصة وأن هذه المبادرة ستساهم وبدون شك في إقامة الأمن والسلام والاستقرار وإحراز التقدم والتنمية في بلدنا الحبيب .

***